الأمم المتحدة

S/2004/667

مجلس الأمن

Distr.: General
16 August 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار، الذي أبرم في أكرا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ووفقا للمادة ١٥ من الاتفاق، اتفقت الأطراف الموقعة عليه على إنشاء فريق رصد ثلاثي الأطراف يتألف من ممثلي كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ومن المقرر أن يقدم فريق الرصد تقارير إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي، وإليَّ كل أسبوعين عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق.

ويشرفني أن أرسل إليكم طيه التقرير الأول لفريق الرصد. وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرضه على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

300804 270804 04-46510 (A)

مرفق

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

التقرير الأول لفريق الرصد

مقدّمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بتوصية الاجتماع الرفيع المستوى في أكرا (٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤) الذي أنشأ فريق الرصد الثلاثي وطلب إليه أن ''يعدّ تقارير نصف شهرية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث ويقدّمها إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة''.

هيكل الفريق وأسلوب عمله

٢ - الفريق مؤلّف على النحو التالي:

- السفير رالف أُويتشو، الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية (رئيسا)
- الأستاذ أندري ساليفو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار
- الأستاذ ألبرت تفودجري، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار.

٣ - خلال اجتماعه الأول في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اتفق الفريق على تعيين الممثل الخاص للجماعة الاقتصادية رئيسا له. وستقوم أمانة عامة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتقديم الخدمات للفريق. وسيجتمع الفريق على نحو عادي مرة واحدة كل أسبوع، إلا أنّه سيتبادل المعلومات باستمرار خلال اضطلاعه بمهامه. كما ستُعدّ تقارير نصف شهرية وسيُوافَق عليها على نحو مشترك، كما ستُحال إلى رؤساء المنظّمات الثلاث ذات الصلة، على النحو المطلوب، مذيّلة بتوقيع الرئيس.

٤ - وقد ناقش الفريق نص ''إطار لرصد تنفيذ اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار'' الذي قدمه محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، ووافق عليه. وقرر الفريق طلب الاجتماع وكل من رئيس الوزراء والرئيس لمعرفة وجهات نظرهما وكيف يخططان لتنفيذ مختلف أولويات العمل المتوخاة في اتفاق أكرا الثالث. وخلال الاجتماع مع رئيس الوزراء، تم التأكيد على أنه تقرر عقد اجتماع لمجلس الوزراء يوم الاثنين ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وسيعقد اللقاء مع الرئيس في وقت لاحق.

٥ - وقد باشر الفريق بإجراء اتصالات ومناقشات أولية مع القوى السياسية منذ اجتماعه الثاني في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤. واعتُبِر ضروريا في هذه المرحلة تبادل الآراء مع جميع القوى السياسية بشأن تقييم الاجتماع الرفيع المستوى في أكرا وتوقعاتها وتوقعات المجتمع الدولي، والدور المحدد لفريق الرصد (اتفاق أكرا الثالث) بالنسبة إلى لجنة الرصد (اتفاق ليناس - ماركوسي). وستجرى هذه المبادلات في خضمّ مختلف التفسيرات والتأويلات الحزبية التي تضج بها وسائط الإعلام الوطنية بشأن اتفاق أكرا الثالث. وخلال الاجتماع الثاني الذي عقد في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ والذي دُعي إليه الماركوسيسيين في مجموعة السبعة، تمّ شرح دور فريق الرصد لها. ويهدف ذلك إلى رصد تنفيذ اتفاق أكرا الثالث وإبقاء العملية في مسارها السليم وإعداد التقارير في وقتها المحدد تيسيرا لمتابعة الإجراءات المتّخذة، بما فيها التدخل لدى الأطراف بشأن الوفاء بواجباتها والتزاماتها.

٦ - ويُتوقّع أن توطّد هذه العملية دور المجتمع الدولي وأن تبقيه حيّا، ولاسيما دور القادة الأفارقة موقّعي الاتفاق والذين سيظلوا يعملون كضامنين لعملية السلام.ويؤدّي فريق الرصد (اتفاق أكرا الثالث) ولجنة الرصد (اتفاق ليناس - ماركوسي) دورين مكمّلين لبعضهما البعض في عملية السلام في كوت ديفوار. ومن شأن لجنة الرصد التي تضم ١٠ أعضاء أن تركّز على النطاق الأوسع لعملية السلام في إطار اتفاق ليناس - ماركوسي، في حين سيقدم فريق الرصد الثلاثي، بعضويته المحدودة، تقارير بشأن حالة تنفيذ اتفاق أكرا الثالث. إلا أن الاثنين يكمّلان بعضهما البعض في الهدف الأخير، وهو إبقاء المجتمع الدولي ولاسيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ملتزما كل الالتزام بالحفاظ على الزخم القائم من أجل التقدم في عملية السلام.

٧ - وفي الاجتماع مع الماركوسيسيين في مجموعة السبعة، قدّموا ضمانات بشأن التزامهما الكامل بتنفيذ اتفاق أكرا الثالث ودعوا الفريق إلى ممارسة أقصى درجات الحيطة والحذر في رصد التقدّم المحرز وخلال التنفيذ. وفي هذا المجال، تعهّدوا بالتعاون تعاونا عظيما لمساندة جهود الفريق. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى مع سائر القوى السياسية، وهي الجبهة الوطنية الإيفوارية وحزب العمّال المستقل والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام.

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

٨ - عقب المشاورات مع الرئيس ورئيس الوزراء، اجتمع مجلس الوزراء في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد حضره أعضاء مجلس الأمن الاثنان والأربعون كلهم، خلا عضو واحد وهو وزير الإعمار والتنمية المدنية الذي غاب لكونه في بعثة في الخارج. وقد أُصدرت ثلاث مراسيم رئاسية (انظر الضميمة الأولى). ويتعلّق المرسوم الأول ورقمه ٢٠٠٤-٣٨٢

والمؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بإعادة ثلاثة وزراء مفصولين إلى مناصبهم السابقة. ويعيّن المرسوم الثاني ورقمه ٢٠٠٤-٣٨٣ والمؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ ناطقا جديدا باسم الحكومة، هو السيد هوبرت أولىّ، وزير الخدمة العامة والعمالة، الذي يحلّ مكان السيد باتريك آشي وزير البنية التحتية الاقتصادية. أما المرسوم الثالث ورقمه ٢٠٠٤-٣٨٤ والمؤرخ ٩ آب/ أغسطس، فيتعلق بتسليم السلطة إلى رئيس الوزراء. وكان الاجتماع أساسا بمثابة ''لقاء'' بعد زهاء خمسة أشهر من الجمود في الحكومة. وعلاوة على تبادل المجاملات، أفيد بأن الرئيس ورئيس الوزراء تبادلا بعض وجهات النظر بشأن مسائل شتى على غرار حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، وحالة الأمن العام في البلد، ونهج الوزيرين حيال العمل ومسؤولياتهما، ومد رقعة سلطة الدولة وخدماتها في أرجاء البلاد وعملية السلام عامة.

٩ - من المقرر عقد اجتماعات لاحقة لمجلس الوزراء أيام الخميس ١٢ آب/أغسطس والثلاثاء ١٧ آب/أغسطس والخميس ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد أشير إلى أنه يجب احترام الجدول الزمني للمداولات من أجل تنفيذ التزام الرئيس بإنجاز بعض التدابير خلال شهرين بعد اجتماع أكرا. وقد أصدر بيان عند اختتام المجلس (الضميمة الثانية). واستنادا إلى كل الإشارات والتقارير، ينبئ اجتماع المجلس هذا بالخير في ما يتعلّق بإمكانيات التقدّم في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث.

عن الفريق
(توقيع) رالف **أُويتشو**
(الرئيس)

الضميمة الأولى

[الأصل: بالفرنسية]

جمهورية كوت ديفوار

المرسوم رقم ٢٠٠٤-٣٨٢ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤
بإعادة أعضاء إلى حكومة المصالحة الوطنية

إن رئيس الجمهورية؛

بناء على اقتراح من رئيس الوزراء، رئيس الحكومة؛

نظرا إلى الدستور؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٣-٤٤ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بتعيين رئيس الوزراء؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٣-٦٥ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، بتعيين أعضاء حكومة المصالحة الوطنية، بصيغته المعدلة والمكملة بواسطة المرسومين رقم ٢٠٠٣-٣٤٦ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ورقم ٢٠٠٣-٣٤٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٤-٣١٨ المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، بإنهاء مهام وزيري الدولة غيوم كيغبافوري سورو، وباتريك أشي، والوزير يوسف سوماهورو؛

يقرر ما يلي:

المادة ١:

السيد غيوم كيغبافوري سورو، وزير الدولة ووزير الاتصالات، السيد باتريك أشي، وزير الدولة ووزير الهياكل الأساسية الاقتصادية، السيد يوسف سوماهورو، وزير التعليم الفني والتدريب المهني، الذين سبق إقصاؤهم عن حكومة المصالحة الوطنية يُعادون إليها وتوكل إليهم نفس المهام.

المادة ٢:

جميع الأحكام السابقة المناقضة لأحكام هذا المرسوم لاغية، وعلى الأخص أحكام المرسوم رقم ٢٠٠٤-٣١٨ المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ المشار إليه أعلاه.

المادة ٣:

يُنشر هذا المرسوم، الذي يبدأ نفاذه اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه، في الجريدة الرسمية لجمهورية كوت ديفوار.

تحريرا في أبيدجان، في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(توقيع) لوران **باغبو**

نسخة طبق الأصل

بشهادة الأمين العام للحكومة

المرسوم رقم ٢٠٠٤-٣٨٣ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بتعيين ناطق رسمي باسم الحكومة

إن رئيس الجمهورية؛

بناء على اقتراح من رئيس الوزراء، رئيس الحكومة؛

نظرا إلى الدستور؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٣-٤٤ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بتعيين رئيس الوزراء؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٣-٦٥ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، بتعيين أعضاء حكومة المصالحة الوطنية، بصيغته المعدلة والمكملة بواسطة المرسومين رقم ٢٠٠٣-٣٤٦ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ورقم ٢٠٠٣-٣٤٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٤-٣٨٢ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بإعادة أعضاء إلى حكومة المصالحة الوطنية؛

يقرر ما يلي:

المادة ١:

يُعين السيد هيوبير أولاي، وزير الأشغال العامة والعمالة ناطقا رسميا باسم الحكومة.

المادة ٢:

جميع الأحكام السابقة المناقضة لأحكام هذا المرسوم لاغية.

المادة ٣:

يُنشر هذا المرسوم، الذي يبدأ نفاذه اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه، في الجريدة الرسمية لجمهورية كوت ديفوار.

تحريرا في أبيدجان، في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(توقيع) لوران **باغبو**

نسخة طبق الأصل

بشهادة الأمين العام للحكومة

المرسوم رقم ٢٠٠٤-٣٨٤ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بتفويض سلطات لرئيس الوزراء في حكومة المصالحة الوطنية

إن رئيس الجمهورية؛

نظرا إلى الدستور، وخاصة المادة ٥٣ منه؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٣-٤٤ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بتعيين رئيس الوزراء؛

ونظرا إلى المرسوم رقم ٢٠٠٣-٦٢ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، بمنح صلاحيات لرئيس الوزراء، بصيغته المعدلة والمكملة بواسطة المرسوم رقم ٢٠٠٣-٩٠ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛

يقرر ما يلي:

المادة ١:

يقوم رئيس الوزراء بتسيير أعمال الحكومة وتنسيقها. وفي إطار أدائه لمهامه يُمنح رئيس الوزراء بالتفويض جزءا من اختصاصات رئيس الجمهورية، وعلى الأخص تحديد سياسة المصالحة الوطنية، وتنفيذ الإجراءات المترتبة على اتفاقات لينا - ماركوسي.

وبتلك الصفة يتولى رئيس الوزراء بما يلي:

- ترأس مجلس الحكومة الذي يجمع كافة أعضاء الحكومة؛
- تنفيذ برنامج عمل الحكومة فيما يتعلق بإعادة بناء البلد؛
- كفالة تنسيق العلاقات مع المنظمات الإنمائية ومنظمات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، بالتعاون مع وزارة الدولة، وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التخطيط والتنمية؛
- كفالة تنفيذ سياسة الحكومة في مجال نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛
- تنسيق سياسات الحكومة في المجالات التالية:
  - تنظيم إطار الاقتصاد الكلي وتوازنه؛
  - تشجيع الإدارة الرشيدة؛

- التحكم في النمو السكاني والهجرة؛
- تعزيز القدرات؛
- مكافحة الفقر؛
- إعادة إدماج ضحايا الحرب؛
- إعادة بناء قوات الدفاع والأمن؛
- إعادة تجميع القوات؛
- الإعداد للانتخابات لضمان مصداقيتها وشفافيتها؛
- تحديد هوية السكان؛
- الإصلاح الاقتصادي؛
- تحسين الجهاز القضائي؛
- إعادة سلطة الدولة؛
- ضمان سلامة الأراضي الوطنية؛
- تعزيز العدالة؛
- إعادة هيكلة الإدارة والخدمات العامة.

المادة ٢:

يُطلع رئيس الوزراء رئيس الجمهورية بانتظام على مدى إنجاز المهام الموكلة إلى حكومة المصالحة الوطنية، وفقا للسلطات الممنوحة له في هذا المرسوم، في إطار تنفيذ اتفاقات لينا - ماركوسي واتفاق أكرا الثاني.

المادة ٣:

مدة السلطات الممنوحة في هذا المرسوم محدودة بفترة لا تتجاوز تاريخ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة.

المادة ٤:

يبدأ نفاذ هذا المرسوم اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه. ويُلغي المرسومين ٢٠٠٣-٦٢ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ٢٠٠٣-٩٠ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ المشار إليهما أعلاه، ويحل محلهما.

المادة ٥:

يتولى رئيس الوزراء، رئيس الحكومة تنفيذ هذا المرسوم الذي يُنشر في الجريدة الرسمية لجمهورية كوت ديفوار.

تحريرا في أبيدجان، في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(توقيع) لوران **باغبو**

نسخة طبق الأصل

بشهادة الأمين العام للحكومة

الضميمة الثانية

[الأصل: بالفرنسية]

بيان من مجلس الوزراء المعقود في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤

عقد مجلس الوزراء جلسة في قصر رئاسة الجمهورية في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، من الساعة ١١/٣٠ إلى الساعة ١٢/٣٠، تحت رئاسة معالي رئيس الجمهورية السيد لوران باغبو.

وفي مستهل الجلسة ألقى رئيس الوزراء كلمة باسم أعضاء الحكومة هنأ فيها رئيس الجمهورية على خطاب التهدئة والتشجيع الذي وجهه إلى البلاد بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لاستقلال كوت ديفوار.

وكذلك أبلغ رئيس الوزراء المجلس، في إطار استئناف أعمال الحكومة أن كل وزير سوف يتلقى عما قريب تعميما يذكره بمهامه وواجباته باعتباره عضوا في الحكومة.

وبدوره ألقى رئيس الجمهورية كلمة أشار فيها إلى أن هذا الاجتماع جلسة للتعارف، وقال إنه يُسعده أن مجلس الوزراء انعقد من جديد لاستئناف أعمال الحكومة. وقال إنه يغتنم هذه الفرصة ليعيد إلى الأذهان أن كوت ديفوار، فضلا عن تنفيذ اتفاقات السلام، تعاني من مشاكل هيكلية تتعلق بالفقر والصحة والتعليم والأمن، وهي مشاكل تتطلب منا اهتماما أكثر من أي وقت مضى، وعلينا التصدي لها.

وسعيا لتدارك التأخير الشديد في عمل الحكومة، طلب رئيس الجمهورية عقد اجتماع لمجلس الوزراء يوم الخميس ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وكذلك الدعوة إلى عقد اجتماعين آخرين الأسبوع القادم للنظر على سبيل الأولوية في القضايا العاجلة المعلقة لدى وزير الخارجية، وفي وزارة العدل، وإكمال النصوص التشريعية والتنظيمية الأخيرة ذات الصلة باتفاق ماركوسي.

وأعلن رئيس الجمهورية أنه دعا النواب إلى عقد جلسة استثنائية للنظر في هذه النصوص. وشدد رئيس الجمهورية على دوره ككفيل لحرمة الدستور، وأن من واجبه احترام الدستور وضمان احترامه، وفقا لليمين التي أداها عند توليه مهامه. وطلب من الجميع العمل من أجل التوفيق بحكمة بين الدستور وبين الاتفاقات المبرمة التي يتعين علينا جميعا تنفيذها بنزاهة وحسن نية.

وفيما يتعلق باتفاق أكرا الثالث أعلن رئيس الجمهورية أن ما ينبغي تنفيذه قد دُوِّن رسميا.

وأبلغ وزير الدولة وزير النقل رئيس الجمهورية بالحادث الخطير الذي وقع في الممر الخاص بشركة جيسكو (GESCO) في يوبوغون، يوم السبت ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والذي أسفر عن وفاة شخص واحد وجرح ثمانية أشخاص. وأعرب رئيس الجمهورية عن أسفه لهذا التصرف الجديد المشين لقواتنا الدفاعية والأمنية. وقدم أحر تعازيه إلى أسرة الضحية، وأعرب عن تعاطفه مع الجرحى وتمنى لهم شفاء عاجلا. وطلب رئيس الجمهورية من الجميع الالتزام بالهدوء. وأمر وزيري الدفاع والأمن بالعمل بسرعة لإلقاء الضوء على هذه المسألة وتحديد المسؤوليات.

الأستاذ **أولاي** هيوبير
وزير الأشغال العامة والعمالة
الناطق الرسمي باسم الحكومة